العلاقات التجارية بين العراق وبلدان عربية مختارة للمدة (2003- 2013)

أ. م. د. وليد عبد المنعم عباس الدركزلي / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد
الباحث / رافد قيس فرحان

المستخلص

اهتم البحث بإلقاء الضوء على واقع التجارة السلعية للعراق مع بلدان عربية مختارة للمدة 2003- 2013، وزيادة درجة الانكشاف الاقتصادي على دول العالم واختلال الميزان التجاري السلعي ، اذ تسيطر على تجارة العراق الخارجية سلعة رئيسة وهي النفط وتعد المورد الاساسي للبلد، ومن ثم عدم قدرة العراق على التحكم بإيراداته المالية نتيجة التقلبات التي تحدث في السوق الدولية ، إذ ان شحة المنتجات السلعية سيقود حتما الى ضعف في قدرة السوق المحلية على تلبية الطلب الداخلي ويعود السبب في ذلك الى عدم وجود جهاز انتاجي مرن للقطاعات الاقتصادية الصناعية والزراعية تستجيب للتغيرات التي تحصل في الطلب المحلي او الخارجي وهو ما سيفتح الباب إمام الاستيرادات السلعية لغزو هذه الاسواق ، اذ ان اعتماد العراق على تصدير النفط لمدة طويلة ،سوف يعرض اقتصاده الى ضغوط شديدة ولاسيما في ميزان المدفوعات، بسبب الاحتياجات الكبيرة لسد طلب القطاعات الانتاجية لأغراض تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، حيث ان القطاع التصديري في العراق يعاني من العديد من المعوقات الداخلية المتمثلة بتخلف القطاعات الانتاجية كافة العاجزة عن تلبية الطلب المحلي او الطلب الخارجي نتيجة اختلال بنيوي ونوعي وتدهور ملحوظ بسبب ضعف التنوع الاقتصادي للعراق حيث بلغ متوسط الاهمية النسبية للصادرات السلعية غير النفطية (3%) من مجموع الناتج المحلي الاجمالي طول مدة الدراسة .

المصطلحات الاساسية/ التجارة الخارجية- التنوع الاقتصادي- الاختلال الهيكلي- الانكشاف الاقتصادي

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
العدد 95 المجلد 23
الصفحات 326- 344

*البحث مستل من رسالة ماجستير

المقدمة

يعد العراق من الدول النامية التي تعاني من عجز مزمن في الميزان التجاري مع معظم دول التعامل الخارجي، ومن خلال اتباع سياسة حرية التجارة بعد 2003 وانتهاج العراق آليه السوق دون اجراءات حمائية للصناعات الناشئة واعتماده على تصدير مادة او مادتين بشكلها الاولي دون تحقيق القيمة المضافة لاقيام صادراته لغرض تلبية احتياجاته في تحقيق التنمية الاقتصادية ومن ثم عدم أستفادته من الميزة النسبية التي توفرها الموارد الطبيعية وعدم استغلالها بالشكل الصحيح مما يؤدي الى خلل في الميزان التجاري للعراق، وما يرافقه من قلة الطلب العالمي على صادراتها الامر الذي يؤدي الى انخفاض أسعارها ومع ضعف مرونة الجهاز الانتاجي. ومن ثم تكون استيراداته كبيرة ومتنوعة تشمل السلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية وتكون أسعارها مرتفعة مما ينتج عنه عجز مستمر في الميزان التجاري، لذا فأن العجز من الميزان التجاري سيؤدي الى تأثير سلبي على ميزان المدفوعات مما يتطلب تغيير في بعض السياسات على الصادرات والاستيرادات حيث يشكل ميزان المدفوعات أهمية كبيرة للبلد ويوضح موقفه الاقتصادي بالنسبة للبلدان الاخرى وهنا تكمن خطورة الاعتماد على تصدير مادة اولية خام بشكلها الاولي مع استمرار التغييرات التي تحدث في العلاقات الاقتصادية.

مشكلة البحث

تعاني البلدان النامية بصورة عامة والعراق بصورة خاصة من اختلال التجارة الخارجية في صالح الاستيرادات ومن احد اسبابها العجز الحاصل في الميزان التجاري إذ يتسبب في خروج عملة صعبة لتغطية أقيام الاستيرادات من السلع الاستهلاكية والانتاجية لمواجهة الطلب المحلي وذلك لاعتماد العراق على الايرادات النفطية بنسبة كبيرة .

فرضية البحث

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن هناك عوامل داخلية وخارجية ساهمت بصورة مباشرة او غير مباشرة في تفاقم العجز التجاري للعراق مع سوريا والأردن والإمارات مما جعل القطاع التجاري يشكل عبئاً على ميزان المدفوعات.

اهداف البحث

لغرض التحقق من صحة الفرضية المذكورة آنفاً فأن الدراسة تهدف الى :

1. دراسة السياسات الاقتصادية المتبعة داخل الاقتصاد العراقي والتي سببت العجز الحاصل في الميزان التجاري وتحليلها
2. تحليل العجز الحاصل في الميزان التجاري للعراق ومقارنته مع دول مختارة في التبادل التجاري للمدة (2003 – 2013)
3. توضيح الاليات والسبل المستخدمة في التخفيف من العجز في الميزان التجاري وتحقيق فائض تجاري.

هيكلية البحث

المحور الاول: تحليل الميزان التجاري للاقتصاد العراقي مع بلدان مختارة للمدة 2007- 2013 .
المحور الثاني: دراسة مشاكل تجارة العراق الخارجية للمدة 2007- 2013 وتحليلها.

المحور الاول / تحليل الميزان التجاري للاقتصاد العراقي مع بلدان مختارة للمدة

. 2013 -2007

لقد شهد الوطن العربي تدهوراً وتفاقماً واضحاً في العلاقات التجارية خلال العقود الماضية من القرن العشرين، وما ألت إليها ظروف العراق الاقتصادية والسياسية على حد سواء من الحروب والحصار والدمار الواضح في البنى الارتكازية، ونجم عن ذلك ابتعاد القطر عن ساحة التعاون الاقتصادي العربي. فضلاً عن ذلك اعتماد العراق على صادراته النفطية في تمويل النفقات الحكومية الموجهة للاستهلاك، أدت إلى زيادة عرض السلع المستوردة بعد عام 2003، حيث نلاحظ أن نمو الانتاج غير النفطي تراوح بين 4%,5% وهذه النسب أدت إلى انخفاض الصادرات السلعية. [1]

لذا لا يمكن تحليل اثر التجارة الخارجية للدول النامية بدون مناقشة التبعية الاقتصادية لهذه الدول باتجاه الاقتصادات المتقدمة، حيث تتصف الدول النامية باختلال الميزان التجاري لديها، وذلك لاعتمادها على تصدير مادة او مادتين بشكلها الاولي، وهذا يعني ان صادراتها من السلع والخدمات غير متنوعة مقابل استيراداتها التي تتصف بأنها كبيرة ومتنوعة تشمل سلع استهلاكية وانتاجية بهدف توفير متطلبات التنمية الاقتصادية، وهذا ما يطلق عليه بالتبعية الاقتصادية للدول المتقدمة صناعياً، حيث ان ذلك يؤدي الى تعطيل عمل مضاعف التجارة الدولية ويجعل الدول النامية تفقد الكثير جراء تصدير المواد الخام بشكلها الاولي للدول المتقدمة في حالتين هما:

(1)العلي، احمد بريهي ، الاقتصاد العراقي وأفاق المستقبل القريب ، بحث منشور على الموقع الالكتروني

http://www.iier.org/i/uploadedfiles/publication/real/1365904295_010711IraqEconomyDr.AhmedIbraihi4B.pdf

عملية تصنيع الدول المتقدمة للمواد الاولية يخلق مضاعف التجارة الدولية.

1.تسرب الدخل المحلي من الدول النامية الى الدول المتقدمة، نتيجة استيرادات الدول النامية للسلع والخدمات الكاملة الصنع مما يؤدي الى تنشيط عمل مضاعف التجارة الخارجية في الدول المتقدمة.

هذا وقد ظهرت نظرية التبعية الاقتصادية في منتصف ستينات القرن الماضي نتيجة لاختلال الهياكل الاقتصادية لمعظم الدول النامية، بسبب فشل سياسة احلال الواردات التي لم تستطيع ان تحقق النمو الاقتصادي وذلك مما ادى الى استقرار ظروف التخلف داخل البلدان النامية، مما ادى الى سوء توزيع الدخل واعتماد اكبر على الشركات المتعددة الجنسية العابرة للقارات التي تهدف الى تحقيق المصالح الاقتصادية للدول المتقدمة صناعياً، ودور هذه الشركات في بسط سيطرتها الاقتصادية على الدول النامية في اواخر القرن العشرين، فالتبعية الاقتصادية تعد قيداً على التنمية الاقتصادية، بسبب اعتماد الاقتصادات المتقدمة بشكل كبير على صادرات الدول النامية وباسعار زهيدة وذلك بسبب ضعف مرونة الطلب على المواد الاولية في السوق الدولية مما يؤدي الى انخفاض المتحصلات النقدية للبلدان النامية هذا من جهة ومن جهة اخرى سوء توزيع الدخل بسبب النخب السياسية والتي تتسبب في زيادة الطلب على السلع الكمالية والبذخية للطبقة الحاكمة، ويهمل طبقات المجتمع الاخرى مما يؤدي الى اخلال بالعدالة الاجتماعية. وبالتالي تعزيز سيطرة رؤوس الاموال المستوردة داخل البلدان النامية،فضلا عن ذلك الدور السلبي الذي تلعبه الشركات العابرة للقارات من خلال استثماراتها في القطاع الصناعي، حيث تعمل الى ارتفاع كلف الانتاج مما يؤدي الى القضاء على روح الابتكار والتجديد لدى المنتجين المحليين في مجال الصناعات وحدوث عملية استنزاف للدول النامية جراء خروج الارباح بأتجاه الدول المتقدمة، لذا فالدول المتقدمة سوف لا تترك المجال للدول النامية لتحقيق التنمية المستدامة والقائمة على اساس التكنولوجية المبتكرة محلياً، وان هذا الوضع التاريخي سوف لن يتغير طالما بقيت الاسس الراسمالية القائمة على استغلال الاوضاع الاقتصادية والسياسة للدول النامية، حتى وان حققت نمواً اقتصادياً فأنه يبقى نمواً متخلفاً ومشوهاً بالمقاييس النسبية، وان اقتصاديي نظرية التبعية الاقتصادية يعتقدون ان تخلف واهمال الدول النامية هو بسبب افتقاد السوق، من خلال اندماج اقتصاديات الدول النامية بالاقتصاد العالمي والتي بدأت في منتصف القرن العشرين، مع اتساع نطاق المبادلات التجارية بين البلدان المتقدمة والدول النامية هذه المبادلات جعلت الدول النامية تخضع لسياسة نهب استعماري جديد من خلال ابتلاع معظم الفائض الاقتصادي، حيث ان هذه المبادلات تجري بين سلع مصنعة واسعارها مرتفعة وسلع اولية اسعارها تميل الى الانخفاض. [1]،

[1] روبر غليبين، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، ترجمة ونشر مركز الخليج للابحاث، 2004، ص ص357-350.

نستنتج من ذلك:

ان القطاع التجاري كان له دوراً بارز في احداث التطور الصناعي الذي شهدته الدول المتقدمة، إذ يعد السبب في عملية التطور الصناعي خلال القرن التاسع عشر حيث كان اشبه بماكنة للنمو الاقتصادي، من خلال الزيادة الهائلة في الانتاج التي ادت الى زيادة الصادرات ومن ثم زيادة دخول العملة الصعبة مما ادى الى التراكم في راس المال، كما استعمل هذا التراكم في تغطية اقيام الاستيرادات من المواد الاولية التي كانت تستورد من الدول النامية التي اصبحت اسواق لتصريف فائض الانتاج ومصدر للمواد الاولية في الوقت نفسه، وهكذا فأن المزيد من العملة الصعبة المتأتية من القطاع التجاري كانت توزع على بقية القطاعات لغرض تطويرها، اما في الدول النامية فهو يختلف بطبيعة الامر، حيث ان اقتصادياتها تعتمد على تصدير مادة او اثنين بشكلها الاولي اما استيرادتها فتكون غير محدودة ومتنوعة ومن ثم تؤدي الى اختلال الميزان التجاري الذي يشكل عبئاً على الدول النامية، حيث تقوم الدول بسحب ما هو مخصص للقطاعات الاقتصادية من عملة صعبة نحو القطاع التجاري، مما استدعى من الدول النامية الى الاقتراض من الخارج لتغطية اقيام الاستيرادات، وهذا ما ادخلها في ازمة المديونية حيث اصبح القطاع التجاري هو نتيجة لعملية التنمية الاقتصادية الحقيقية والشاملة التي يفترض القيام بها وهي حالة معاكسة لما حصل في الدول ال متقدمة.

وسيتم في هذا المبحث تناول العلاقات التجارية لأهم الدول التي تعاملت مع العراق بشكل شبه مستمر خلال مدة الدراسة(2007-2013) والدول هي (سوريا، الأردن، الإمارات)* تباعاً.

1- **التبادل التجاري بين العراق وسوريا للمدة** (2007-2013)

يحظى التبادل التجاري بين العراق وسوريا بأهمية كبيرة، وذلك للموقع الجغرافي بينهما، مما يساعد ذلك على تطوير العلاقات التجارية بينهما بالشكل الذي يؤدي إلى تقليل تكاليف النقل وزيادة حجم التبادل التجاري والاقتصادي، حيث أن معظم المبادلات التجارية بين العراق وسوريا تتضمن مواد خام أولية وغذائية، بما يؤدي ذلك الى تقسيم المكاسب التجارية بين البلدين، في إطار التعاون العربي الذي يتضمن حرية التجارة وانتقال عوامل الإنتاج وإنشاء السوق العربية المشتركة.

إلا إن الظروف التي يمر بها كل من العراق وسوريا تحول دون تحقيق معدلات نمو عالية في التجارة الخارجية وذلك للمشاكل السياسية والمعوقات الأمنية.

فضلاً عن ذلك سعت السلطات الحكومية في سوريا إلى تنشيط القطاع الخاص، بهدف أقامة صناعات وطنية بأسس راسخة، مع حماية الاقتصاد من التبعية لسيطرة المؤسسات الأجنبية داخل وخارج البلد وذالك بإصدار المرسوم (51) لعام 1952 والذي حصر استيراد أو تصدير السلع في الموانئ السورية ، وان تكون جميع الوكالات التجارية ممثلة بالسوريين مع أتباع سياسات تجارية منها المنع، ونظام رخص الاستيراد ونظام الرسوم الكمركية، وذلك لحماية الصناعة الوطنية في المنافسة الأجنبية.[1]

(*) تم اختيار هذه الدول لاستمرار تعاملها التجاري مع العراق بشبه مستمر خلال مدة الدراسة

(1) الهندي ، فاطمة احمد ، تطور العلاقات التجارية بين سورية والاتحاد الأوربي ، مصدر سابق، ص ص13-12.

جدول رقم (1)
الميزان التجاري للعراق مع سوريا للمدة (2007-2013) مليون دولار

السنوات	الصادرات (E)	الاستيرادات (M)	الميزان التجاري E-M	الناتج المحلي الاجمالي GDP	نسبة الصادرات من GDP	نسبة الاستيرادات من GDP	معدل النمو السنوي للصادرات	معدل النمو السنوي للاستيرادات	درجة الانكشاف الاقتصادي
2007	53.6	14.1	39.5	69556	0.07	0.02	———	———	0.09
2008	114.4	60.6	53.8	110423	0.10	0.06	111.5	400.71	0.16
2009	85.9	165.0	-79.1	98987	0.08	0.16	-24.25	133.71	0.25
2010	95.8	307.4	-211.6	121335	0.07	0.25	11.53	86.3	0.33
2011	104.9	623.2	-518.3	163034	0.06	0.38	9.50	102.73	0.44
2012	92.4	280.9	-188.5	189611	0.04	0.14	-111.9	-54.93	0.19
2013	51.6	226.0	-174.4	195382	0.02	0.11	-44.16	-19.54	0.14
المجموع	596.9	1677.2							
معدل النمو المركب	-0.005	0.52							

المصدر :
(1) الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية للمدة (2003-2013)
(2) التقرير الاقتصادي العربي الموجود للمدة (2007=2013)
*** تم استخراج النسب من قبل الباحث .**
(*) لعدم توفر البيانات للمدة (2003- 2006)

ومن خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن أجمالي الصادرات السلعية غير النفطية بلغت (596,9) مليون دولار للمدة (2007-2013) من أجمالي الاستيرادات السلعية للمدة نفسها والبالغة (1677.2) مليون دولار.

ففي سنتي 2007, 2008 سجل العراق فائض في الميزان التجاري بلغ هذا الفائض (39.5),(53.8) مليون دولار على الترتيب وكانت نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي 7% , 10% على الترتيب، وهي أعلى من نسبة الاستيرادات من الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت 2% , 6% للسنتين المذكورتين اعلاه على الترتيب.

وهذا يعني أن مساهمة الصادرات السلعية تشكل نسبة ضئيلة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وذلك لاعتماد العراق بشكل كبير على الصادرات النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

أما في بقية سنوات مدة الدراسة فقد سجل الميزان التجاري عجزاً في العراق ففي سنة 2009 بلغ العجز في الميزان التجاري (79.1) مليون دولار.

وارتفعت نسبة الاستيرادات من الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 16% مقارنة بنسب الصادرات البالغة للسنة نفسها 8% مع ارتفاع درجة الانكشاف الاقتصادي مع سوريا لتبلغ 25% مقارنة بالسنوات التي سبقتها، والسبب يعود في ذلك إلى عدم إتباع سياسة حمائية تحد من الاستيرادات المنافسة للمنتجات المحلية، وكذلك انخفاض الاستثمار في القطاع الزراعي والصناعي الأمر الذي أدى إلى عدم تطوير هذين القطاعين، فضلاً عن الدمار الذي لحق في خدمات البنى التحتية بسبب الحصار الاقتصادي الذي مر به العراق في التسعينيات وكذلك الوضع الأمني ما بعد الاحتلال الأمريكي بعد عام 2003 كل ذلك أدى إلى ارتفاع تكاليف أنتاج المنتوج السلعي في العراق ومن ثم ضعف قدرته على المنافسة في الأسواق الخارجية، وفي سنة 2010 أرتفع العجز في الميزان التجاري ليبلغ (211.6) مليون دولار وارتفعت معه درجة الانكشاف الاقتصادي لدولة سوريا لتبلغ 33% وارتفعت الاستيرادات السلعية من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت 25% مقابل انخفاض نسبة الصادرات السلعية من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت 7% والسبب في ذلك يعود إلى نفس الأسباب الأنفة الذكر في سنة 2009 وفي سنة 2011 بلغ العجز في الميزان التجاري ذروته ليبلغ 518.3 مليون دولار، وترتفع مع هذا العجز درجة الانكشاف الاقتصادي لتبلغ 44% ووفق هذا المؤشر يصبح اقتصاد البلد معرضاً للصدمات الخارجية ويكون اقتصاد البلد في خطر، فضلاً عن ذلك تحقيق معدل نمو سنوي للاستيرادات بلغ 102% مقابل معدل نمو سنوي للصادرات بلغ 9% .

ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط من ناحية وزيادة الانفاق الاستهلاكي وانخفاض الاستثمار في القطاع الصناعي والقطاع الزراعية من جهة أخرى كل ذلك أدى إلى زيادة الاستيرادات السلعية لتبلغ 623.2 تسبب 38% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين سجلت نسبة 9% من الناتج المحلي الإجمالي وفي سنة 2012 بلغت صادرات العراق إلى سوريا 92.4 مليون دولار بينما استيرادا ته من نفس البلد بلغت 280.5 مليون دولار، حيث انخفض العجز في الميزان التجاري عما كان عليه في سنة 2011، ليبلغ 188.5 مليون دولار، والسبب في ذلك ليس زيادة الصادرات بل نتيجة الوضع الأمني غير المستقر ونتيجة المخاوف بدخول الإرهاب عبر الحدود، فقد تم غلق الحدود عدة مرات خلال هذه السنة والذي ساهم في خفض الصادرات والاستيرادات حيث سجلت معدلات النمو السنوي للصادرات والاستيرادات في سنة 2012 معدلات سالبة هي على التوالي (11,9) و (54.9) في حين أن نسبة الاستيرادات من الناتج المحلي الإجمالي بلغت 14% ، بينما نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي بلغت 4% في سنة 2013، بلغت صادرات العراق إلى سوريا 51.6 مليون دولار بينما بلغت استيرادات العراق من سوريا 226.0 مليون دولار، حيث بلغت معدلات النمو السنوي لكل من الصادرات والاستيرادات معدلات نمو سنوي سالب وهي 44.1% , 19.5% على الترتيب،وانخفضت نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية المدة لتبلغ 2%، وهي سلع اولية اغلبها مثل التمور والاصواف، وكذلك انخفضت نسبة الاستيرادات من الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 11%.

ويوضح الجدول المذكور طبيعة العلاقة بين نسبة الاستيرادات والصادرات من GDP من جانب وبين الانكشاف الاقتصادي للبلد من جانب أخر، حيث تعد الزيادة في نسبة الاستيرادات من GDP مؤشر على زيادة درجة الانكشاف الاقتصادي وكذلك زيادة نسبة الصادرات من GDP إلى الدول الخارجية مؤشر على انخفاض درجة الانكشاف الاقتصادي، تشير البيانات الخاصة في عام 2007 إلى إن نسبة الاستيرادات من GDP كانت 0.02 وان درجة الانكشاف الاقتصادي 0.09 ، وقد ازدادت نسبة الاستيرادات من الناتج في عام 2008 إلى 0.06 في حين استجابة درجة الانكشاف الاقتصادي بنفس الاتجاه لتصل إلى 0.16 ، واستمرت الزيادة في نسبة الاستيرادات من الناتج إلى أقصاها في عام 2011 حيث بلغت 0.38 ، وكذلك بلغت درجة الانكشاف 0.44، ثم انخفضت نسبة الاستيرادات للعامين 2013,2012 على التوالي إلى 0.14 , 0.11 وفي المقابل سجلت درجة الانكشاف الاقتصادي للعامين المذكورين 0.19 , 0.14 على الترتيب .

2- **التبادل التجاري بين العراق والأردن للمدة** (2007-2013)

يحظى التبادل التجاري بين الأردن والعراق أهمية كبيرة نظراً للموقع الجغرافي الذي يتميز به الادرن، حيث يعتمد العراق بصورة كبيرة على استيراداته القادمة من الأردن عبر المنافذ الحدودية بين البلدين، اذ تواجد ميناء العقبة في الاردن الذي يعد موقعاً ذا أهمية كبيرة من حيث الموقع الجغرافي في إيصال مختلف السلع الاستهلاكية والاستثمارية إلى العراق.

أما من حيث حجم التبادل التجاري والاقتصادي بين البلدين، فان المبادلات التجارية تتضمن سلع استهلاكية ومواد أولية غذائية وإنشائية ويعد الأردن احد الدول العربية قليلة الموارد الطبيعية، ويمتلك الأردن موارد مثل (الفوسفات والبوتاسيوم)، وموارد غير طبيعية تتمثل (بالسياحة المساعدات الخارجية، والتجارة) [1].

ويعد الاقتصاد الأردني من الاقتصادات السائرة في طريق النمو، بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسياحة، فضلاً عن ذالك يتبع الأردن سياسة اقتصادية تعد الاردن من الدول الناشئة السائرة في درب النمو الاقتصادي . حيث تمتلك ايدي عاملة تتمتع بقدر كبير من المهارة والخبرة والتوجه في الاستثمار في راس المال البشري، حيث قامت الحكومة الاردنية في تشريع قوانين كان لها الاثر البارز في جذب الاستثمارات الاجنبية داخل الاقتصاد المحلي، مثل انشاء المناطق الحرة والاعفاءات الضريبية. لذا يعد الاردن من اكثر البلدان حرية وتنافسية في المنطقة مما ادى الى تشجيع قدوم الاستثمارات داخل الاردن لتوفير البيئة المناسبة للاستثمار .

(1) عبد ، أياد حمادي، العلاقة بين اسعار الصرف والميزان التجاري في ظل المنهج النقدي، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، 2013، ص61 .

جدول رقم (2)
الميزان التجاري بين العراق والأردن للمدة (2007-2013) (مليون دولار)

السنوات	الصادرات (E)	الاستيرادات (M)	الميزان التجاري E-M	الناتج المحلي الاجمالي GDP	نسبة الصادرات من GDP *	نسبة الاستيرادات من GDP *	معدل النمو السنوي E *	معدل النمو السنوي M *	درجة الانكشاف الاقتصادي *
2007	48	63.1	-15.1	69556	0.06	0.09	———	———	0.15
2008	45.2	125.5	-80.3	110423	0.04	0.11	-5.83	98.89	0.15
2009	23.1	148	-124.9	98987	0.02	0.14	-48.89	17.97	0.17
2010	46.4	193.1	-146.7	121335	0.03	0.15	100.87	30.47	0.20
2011	50.3	484.6	-434.3	163034	0.03	0.29	8.4	150.96	0.32
2012	73.8	287.4	-213.6	189611	0.04	0.15	46.72	-40.690	0.19
2013	85.4	344.8	-259.4	195382	0.04	0.17	15.72	19.97	0.22
المجموع	372.2	1646.5							
معدل النمو المركب	0.08	0.27							

المصدر :-
(1) الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية للمدة (2003-2013)
(2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد للمدة (2007-2013)
* تم استخراج النسب من قبل الباحث

يشير الجدول رقم(2) أن أجمالي الصادرات السلعية غير النفطية بلغت (372.2) مليون دولار للمدة (2007-2013) من أجمالي الاستيرادات السلعية للمدة نفسها والبالغة (1646.5 مليون دولار).

نلاحظ من الجدول ايضاً إن العراق سجل عجزا في الميزان التجاري العراق في جميع السنوات، من خلال التبادل التجاري مع دولة الأردن الشقيق.

ففي سنة 2007 بلغت صادرات العراق إلى الأردن (48)مليون دولار، بينما استيرادات العراق من الأردن بلغت (63.1) مليون دولار لسنة 2007 ومقدار العجز في الميزان التجاري بلغ (15.1) مليون دولار.

حيث أن نسبة صادرات العراق من الناتج المحلي الإجمالي6% ، بينما استيرادات سجلت 9% من الناتج المحلي الإجمالي. والسبب في ذلك يعود إلى قلة الاستثمارات في القطاع الصناعي والزراعي وزيادة الانفاق عن السلع الاستهلاكية، فضلاً عن الأوضاع الأمنية غير المستقرة التي شهدتها المنطقة خلال هذه السنة. وفي سنة 2008 بلغت صادرات العراق إلى الأردن (45.2) مليون دولار، بينما استيرادات العراق من الأردن بلغت (125.5) مليون دولار، ولم تشكل الصادرات السلعية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي سوى (4%) في حين أن نسبة الاستيرادات السلعية للناتج المحلي الإجمالي لنفس السنة بلغت (11%) . وسجلت هذه السنة معدل نمو سنوي سالب للصادرات بلغ (5.83%) ، في حين بلغ مع النمو السنوي للاستيرادات (98%) أما درجة الانكشاف الاقتصادي على دولة الأردن لم يطرأ عليها تغير كما كانت عليه في سنة 2007 حيث بلغت 15% والسبب في ذلك عدم الاستثمار في القطاع الصناعي والزراعي وعدم اتخاذ إجراءات حمائية من خلال الضرائب الكمركية ، مما أدى إلى عدم تمكن المنتج المحلي من منافسة المنتج الاردني .

وفي سنة 2009 بلغت صادرات العراق للأردن (23.1) مليون دولار بينما أستيرادات العراق من الأردن (148) مليون دولار وأزداد العجز في الميزان التجاري ليبلغ (124.9) مليون دولار، وتزداد معه درجة الانكشاف الاقتصادي على دولة الأردن لتبلغ (17%).

وفي هذه السنة انخفضت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ (2%) في حين ازدادت نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 14% حيث سجلت الصادرات مع نمو سنوي سالب بلغ (48%) او في المقابل سجلت الاستيرادات معدل نمو سنوي موجب بلغ (17.9%) وفي سنة 2010 بلغت صادرات العراق إلى الأردن (46.4) مليون دولار، بينما أستيرادات العراق من الأردن بلغت (193.1) مليون دولار وارتفع العجز في الميزان التجاري ليبلغ(146.7) مليون دولار وترتفع معه درجة الانكشاف الاقتصادي على دولة الأردن لتبلغ (20%) وفي هذه السنة بلغت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي (3%) بينما بلغت نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي (15%).

وسجلت في هذه السنة الصادرات السلعية معدل نمو سنوي مقدار (100%) ، بينما بلغ معدل النمو السنوي الاستيرادات (30%) ويعود السبب في ذلك إلى نفس الأسباب الأنفة الذكر وفي سنة 2008 . في سنة 2011 بلغت صادرات العراق للأردن (50.3) مليون دولار، بينما أستيرادات العراق من الأردن بلغت (484.6) مليون دولار، حيث سجلت أعلى معدل عجز في الميزان التجاري بين البلدين خلال مدة الدراسة ليبلغ (434.3) مليون دولار، وارتفعت درجة الانكشاف الاقتصادي على دولة الأردن إلى أقصى معدل له خلال مدة الدراسة ليبلغ (32%) وفي هذه السنة بلغت نسبة الصادرات إلى الناتج المحل الإجمالي (3%) بينما ازدادت نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى الضعف تقريباً عن السنة التي سبقتها لتبلغ (29%).

وفي هذه السنة أيضاً بلغ معدل النمو السنوي للصادرات 8%، بينما معدل النمو السنوي للاسيترادات بلغ 150%. والسبب يعود إلى ارتفاع الإيرادات النفطية الموجهة نحو الاستهلاك و انخفاض الاستثمار في القطاع الصناعي والزراعي، وكذلك عجز الصادرات السلعية عن النفوذ إلى الأسواق الأردنية لعدم قدرة السلع العراقية عن منافسة المنتج الأردني. فضلاً عن الظرف الأمني الذي شهده العراق خلال هذه السنوات.

في عام 2012 بلغت صادرات العراق للأردن (75.8) مليون دولار، بينما أستيرادات العراق من الأردن بلغت (287.6) مليون دولار، وبلغت درجة الانكشاف الاقتصادي على الأردن 19% في هذه السنة أيضا بلغت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي (4%)، بينما نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي (15%). كما بلغ معدل النمو السنوي للصادرات(46%) ، وسجلت الاستيرادات نمو سنوي سالب بلغ (40%). ويعود السبب في ذلك إلى نفس الأسباب الموجهة في سنة 2011.

وفي 2013 بلغت صادرات العراق للأردن (85.4) مليون دولار بينما أستيرادات العراق من الأردن بلغت (344.8) مليون دولار، حيث سجل الميزان التجاري عجزاً مقداره (259.4) مليون دولار وارتفعت درجة الانكشاف الاقتصادي على دولة الأردن عن السنة التي سبقتها لتبلغ 22% .

كما بلغت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي 4% ونسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي 17% وبلغ معدل النمو السنوي للصادرات (15%) ، في حين بلغ معدل النمو السنوي للاستيرادات (19%)، ويعود السبب في ذلك إلى عدم الاستثمار في القطاع الصناعي والقطاع الزراعي وعدم اتخاذ إجراءات كمركية للحد من الطبيعة الاستهلاكية للواردات الأجنبية وعدم دعم المنتوج المحلي مقابل المنتوج الأجنبي.

ويشير أيضا ًالجدول رقم (5) إلى العلاقة الطردية بين نسبة الاستيرادات من الناتج وبين درجة الانكشاف الاقتصادي للعراق. فنلاحظ بأن المتغيرين يسيران بنفس الاتجاه، فقد أرتفعت نسبة الاستيرادات من-2011) (2007 من 0.29-0.09 في حين ارتفعت درجة الانكشاف الاقتصادي للمدة المذكورة من 0.32-0.15 ثم انخفضت نسبة الاستيرادات في عام 2012 لتقل إلى 0.15 في حين بلغت درجة الاكتشاف الاقتصادي للعراق إلى 0.19.

3- التبادل التجاري بين العراق والأمارات للمدة 2007-2013 :-

تعد دولة الأمارات العربية من الدول العربية والشرق أوسطية التي حققت معدلات نمو عالية في جميع القطاعات الاقتصادية، كما خطت الأمارات خطوات مهمة في مجال التنمية الاقتصادية، الاجتماعية مع انتهاج نظام اقتصاد السوق وسياسة الحرية الاقتصادية، واتسمت هذه السياسات بالمرونة العالية تعد دولة الأمارات أحد شركاء العراق التجاريين، لما يمتلكه قطاع التجارة من ميزة بسبب وجود مناطق التجارة الحرة وشبكة من الموانئ البحرية والجوية التي من شانها أن تساهم في ازدهار القطاع التجاري. من خلال قرب البلدين من بعضهما فضلاً عن العلاقات التجارية التاريخية بين البلدين، فضلاً عن دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بالرغم من محدودية الموارد البشرية والموارد المالية قبل اكتشاف النفط في عام 1962 مما ادى الى تحولات كبيرة في الاقتصاد الاماراتي وتنشيط كافة القطاعات الانتاجية الزراعية والصناعية ، فضلاً عن جذب استثمارات كبيرة داخل الاقتصاد المحلي .[1]

[1] الجبوري، زياد خلف خليل، تحليل وقياس العلاقة بين القطاع الخاص ومصادر التمويل وأثرها في تحسن النمو ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد، غير منشورة ، 2010، ص ص 94-77.

جدول رقم (3)
الميزان التجاري بين العراق والأمارات للمدة (2007-2013)

(مليون دولار)

السنوات	الصادرات (E)	الاستيرادات (M)	الميزان التجاري E-M	الناتج المحلي الاجمالي GDP	نسبة الصادرات من GDP *	نسبة الاستيرادات من GDP *	معدل النمو السنوي E *	معدل النمو السنوي M *	درجة الانكشاف الاقتصادي *
2007	34.9	271.1	-236.2	69556	0.05	0.38	———	———	0.43
2008	10.8	169.0	-158.2	110423	0.009	0.15	-69	-37	0.16
2009	28.4	163.4	-135	98987	0.02	0.16	162	-3	0.19
2010	33.5	673.1	-639.6	121335	0.03	0.55	17	311	0.58
2011	29.3	470.5	-441.2	163034	0.01	0.28	-12	-30	0.30
2012	72.4	280.9	-208.5	189611	0.04	0.14	147	-40	0.18
2013	158.6	193	-34.4	195382	0.08	0.09	119	-31	0.18
المجموع	367.9	2221.0							
معدل النمو المركب	0.24	0.04							

المصدر:
(1) الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات المجموعة الإحصائية للمدة (2003-2013).
(2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد للمدة (2007-2013).
*** تم استخراج النسب من قبل الباحث.**

يشير الجدول رقم (3) ان أجمالي الصادرات السلعية غير النفطية بلغت (367.9) مليون دولار للمدة (2007-2013) من إجمالي الاستيرادات السلعية للمدة نفسها والبالغة (2221.0) مليون دولار.
ونلاحظ من الجدول أن العراق سجل عجزاً في الميزان التجاري السلعي للتبادل التجاري مع الأمارات في جميع سنوات الدراسة (2007-2013) ففي سنة 2007 بلغت صادرات العراق للأمارات (34.9) مليون دولار بينما بلغت استيراداته من الأمارات (271.1) مليون دولار لسنة 2007. وبلغ العجز في الميزان التجاري (236.2) مليون دولار، حيث سجلت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي 5% بينما أستيراداته سجلت (38%) من الناتج المحلي الإجمالي.

وبلغت درجة الانكشاف الاقتصادي على دولة الأمارات في سنة (43%)2007 ، والسبب في ذلك يعود إلى انخفاض الاستثمارات في القطاع الصناعي والقطاع الزراعي والاعتماد على الإيرادات النفطية وتدهور الجهاز ألإنتاجي الذي لا يتصف بالمرونة في أنتاج السلع والخدمات لإشباع الطلب المحلي المتنامي .
فضلاً عن ذالك افتقار العراق إلى خدمات البنى الارتكازية وعدم الاستقرار الأمني الذي عانى منه العراق في فترة الحصار الاقتصادي في تسعينيات القرن الماضي وما شهده بعد الاحتلال الأمريكي.

وفي سنة 2008 بلغت صادرات العراق إلى الأمارات (10.8) مليون دولار بينما أستيرادات العراق من الأمارات للسنة نفسها (169) مليون دولار بعجز في الميزان التجاري بلغ (158.2) مليون دولار، حيث شكلت صادراته نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي (0.009) ، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بنسبة استيرادته إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت (0.15)، كما سجلت صادراته معدل نمو سنوي سالب بلغت (69%)، في حين بلغ معدل النمو السنوي للاستيرادات قيمة سالبة بلغت (37%) ، وانخفضت درجة الانفتاح الاقتصادي على دولة الأمارات العربية لتبلغ 16% عما كانت عليه في سنة 2007 .

وفي سنة 2009 بلغت صادرات العراق إلى الأمارات (28.4) مليون دولار بينما استيرادات العراق من الإمارات بلغت (163.4) مليون دولار. وبلغ العجز في الميزان التجاري (135) مليون دولار، وارتفعت درجة الانكشاف الاقتصادي على دولة الأمارات العربية حيث بلغت 19%. وفي هذه السنة ارتفعت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت (2%)، بينما بلغت نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي (16%) ، في حين سجلت الصادرات معدل نمو سنوي موجب بلغ (162%)، بينما المعدل السنوي للاستيرادات بلغ (3%).

وفي سنة 2010 بلغت صادرات العراق إلى الأمارات (33.5) مليون دولار ، بينما استيرادات العراق من الأمارات بلغت (670.5) مليون دولار حيث بلغ العجز في الميزان التجاري (639.6) مليون دولار وارتفعت درجة الانكشاف الاقتصادي العراق على دولة الأمارات لتصل أعلى مستوى لها حيث بلغت (58%) وبلغت نسبة الصادرات من النتاج المحلي الإجمالي (3%)، بينما سجلت نسبة الاستيرادات من الناتج المحلي الإجمالي أعلى نسبة في حدة الدراسة لتبلغ (55%) ، وبلغ المعدل النمو السنوي للصادرات (17%) بينما سجلت الاستيرادات معدل النمو سنوي بلغ (311%).

ويعود السبب في ذلك إلى زيادة أسعار النفط ومن ثم زيادة الايرادات الموجهة نحو النفقات الاستهلاكية التي يتم إشباعها عن طريق الاستيرادات وفي سنة 2011 بلغت صادرات العراق إلى الأمارات (29.3) مليون دولار بينما استيرادات العراق من الأمارات بلغت (470.5) مليون دولار، وبلغ العجز في الميزان التجاري (441.2) مليون دولار وانخفضت درجة الانكشاف الاقتصادي للعراق على الأمارات لتبلغ (30%) كما كانت علية في سنة 2010.

وبلغت نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي (1%)، بينما بلغت نسبة الاستيرادات من الناتج المحلي الإجمالي (28%)، وسجلت الصادرات معدل نمو سنوي سالب بلغ (12%) بينما سجلت الاستيرادات معدل نمو سنوي سالب بلغ 30% والسبب في ذلك يعود إلى قلة التنسيق بين مختلف القطاعات الاقتصادية ولاسيما في التجارة الخارجية والسياسات المتبعة.

وفي سنة 2012 بلغت صادرات العراق إلى الأمارات (72.4) مليون دولار، بينما استيرادات العراق من الأمارات (280.9) مليون دولار، وبلغ العجز في الميزان التجاري(208.5) مليون دولار وانخفضت درجة الانكشاف الاقتصادي على دولة الأمارات لتبلغ (0.18) . وبلغت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي (4%)، بينما نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغة (14%).

وسجلت الصادرات معدل نمو سنوي بلغ 147%، بينما سجلت الاستيرادات معدل نمو سنوي سالب بلغ 40%، وفي سنة 2013 بلغت صادرات العراق إلى الأمارات (158.6) مليون دولار، بينما استيرادات العراق من الأمارات بلغت (193) مليون دولار وبلغ العجز في الميزان التجاري (34.4) مليون دولار، وبلغت درجة الانكشاف الاقتصادي للعراق من دولة الأمارات (0.18)، وبلغت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي (8%)، بينما نسبة الاستيرادات من (9%)، وسجلت الصادرات معدل النمو بلغ (119) بينما سجلت الاستيرادات معدل نمو سنوي سالب بلغ (31).

ويشير الجدول رقم (3) إلى العلاقة الطردية بين نسبة الاستيرادات ودرجة الانكشاف الاقتصادي حيث تتغير هذه المؤشرات بنفس الاتجاه، ويعد الارتفاع التدريجي في درجة الانكشاف الاقتصادي استجابة لارتفاع نسبة الاستيرادات من الناتج مؤشر سلبي على الاقتصاد العراقي لما يصاحب هذه العملية من استنزاف وتبديد للعملة الصعبة التي من الممكن استثمارها في مجالات قد تسهم في تعجيل عملية التنمية الاقتصادية.

المحور الثاني/ دراسة مشاكل تجارة العراق الخارجية للمدة 2007- 2013 وتحليلها

يعد قطاع التجارة الخارجية من القطاعات المهمة في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حدٍ سواء لدوره في تحقيق الموازنة بين المعروض السلعي والطلب الكلي، فضلا عن تهيئة الموارد المالية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد القومي. لذا سعت جميع الدول إلى استخدام جميع الوسائل الممكنة لتحسين ميزانها التجاري من خلال أعطاء الوزن النسبي لجانب الصادرات عنه في جانب الاستيرادات.

لقد تعرضت أسعار صادرات البلدان النامية ومنها العراق إلى تقلبات عديدة أثرت في أقيام الصادرات في حين لم تشهد أسعار الاستيرادات التقلبات ذاتها بسبب نوعية السلع المستوردة ذات الأصل الصناعي بالدرجة الأساس مما أثرت سلباً في الاقتصاد العراقي.

لذلك تبرز ضرورة دراسة طبيعة تجارة العراق الخارجية ومن ثم دراسة المشاكل الاقتصادية الخاصة بالقطاع التصديري وتعيين محددات نموها بوصفه القطاع الأساس في التمويل المالي للاقتصاد العراقي من اجل سد حاجة القطاعات الاقتصادية المختلفة من السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة لتحقيق التوازن داخل القطاعات وسيتناول هذا المبحث ما يأتي:-

أولاً : طبيعة وأهمية تجارة العراق الخارجية للمدة(2007-2013) .

ثانياً : تحليل مشاكل القطاع التصديري في العراق.

أولاً : طبيعة وأهمية تجارة العراق الخارجية للمدة (2007-2013)

يتصف الاقتصاد العراقي بمحدودية إنتاجه السلعي بعكس طلبه من العالم الخارجي الذي يتصف بالتنوع الشديد من خلال استيراداته لمختلف أنواع السلع من الأسواق الخارجية. وتمارس التجارة الخارجية في العراق دوراً مهماً في موازنة العرض والطلب من خلال تصريف الفائض من بعض السلع واستيراد مجموعة كبيرة ومتنوعة من السلع التي يفتقر إليها القطر أو من السلع التي تتصف بانخفاض إنتاجيتها محلياً لهذا فان التجارة الخارجية تمكن الاقتصاد الوطني من تخفيف حدة الاختناقات داخل القطاعات الاقتصادية في الأمد القصير، أما في الأمد الطويل فأنها تسهم في الشكل ايجابي في خلق الظروف المادية لتصحيح الاختلالات القطاعية داخل الهياكل الإنتاجية ومن ثم تحقيق التوازن في نسب الإنتاج[1] .

ومن هنا نرى دور القطاع التجاري وأهميته في تنمية الإنتاج الوطني ودفع عجلة التطور للأمام مع استغلال الطاقة الإنتاجية والموارد الاقتصادية، وإيجاد فرص عمل جديدة تسهم جميعها في تطوير الإنتاجية ونمو الدخل القومي بمعدلات كبيرة من خلال توفير الظروف الاقتصادية والإنتاجية قائمة على أسس علمية صحيحة ولكي يتم توضيح أهمية تجارة العراق الخارجية وطبيعتها سنقوم بدراسة الأهمية النسبية لتجارة العراق الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي .

1- الأهمية النسبية للتجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي

لكي يتم توضيح مدى أهمية التجارة الخارجية في تطور الاقتصاد العراقي نعطي بعض المؤشرات المهمة والمتمثلة بقيمة التجارة الخارجية وأهميتها النسبية إلى الناتج المحلي الإجمالي فمن ملاحظة الجدول رقم(4) نجد أن نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت (80.8%) عام 2007 ثم أخذت بالتذبذب إلى أن ارتفعت إلى أعلى مستوى لها عام 2008 حيث بلغت 84.6% بسبب ارتفاع الأهمية النسبية للصادرات النفطية إلى التجارة الخارجية بعد ارتفاع أسعار النفط الخام.

أما في السنوات 2007-2013)) فلقد بلغت الأهمية النسبية (68.6%) كمتوسط للمدة أعلى. وهذه النسب تعد من أعلى معدلات نسبة التجارة الخارجية للناتج المحلي الإجمالي في العالم، ومن ثم فأنها تدل على أن العلاقات بين الاقتصاد العراقي والاقتصاد العالمي كبيرة جداً مما نجم عنها أثار مباشرة داخل الاقتصاد العراقي بسبب انتقال أثار التقلبات الحاصلة في الاقتصاد العالمي على مجمل الأنشطة الاقتصادية المحلية [(1)].

ومن ملاحظة الجدول رقم (4) نجد أن أدنى نسبة للتجارة الخارجية إلىGDP في عام 2013 وهي ناجمة عن الظروف غير المستقرة الذي يعيشه العراق بسبب الإرهاب مما استدعى من الدولة أن تتوجه نوح تمويل الأنفاق العسكري.

الجدول رقم (4) تطور صادرات العراق النفطية وغير النفطية وأهميتها النسبية في أجمالي الصادرات والناتج المحلي الإجمالي للمدة (2007-2013)

(مليون دولار)

السنوات	الصادرات النفطية (1)	الصادرات الغير النفطية (2)	أجمال الصادرات 2+1=(3)	أجمالي الاستيرادات (4)	التجارة الخارجية 4+3=(5)	الناتج المحلي الإجمالي (6)	6:5	5:1	3:1	3:2
2007	39412	175	39587	16622.5	56209.5	69556	80.8	70.1	99.5	0.5
2008	63460.5	265.5	63726	29761.4	93487.4	110423	84.6	67.8	99.6	0.4
2009	39306.8	123.6	39430.4	35284.8	74715.2	98987	75.4	52.6	99.7	0.3
2010	51589.1	174.5	51763.6	37328	89091.6	121335	73.4	57.9	99.6	0.4
2011	79459.5	221	79680.5	40632.5	120313	163034	73.7	66.04	99.7	0.3
2012	93912.1	296.5	94208.6	50155	144363.6	189611	76.1	65.05	99.6	0.4
2013	22643.0	39.5	22682.5	10165.5	32848	195382	16.8	68.9	99.8	0.2

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على:

- بيانات البنك المركزي العراقي - الاحصائيات - بيانات إحصائية عن ميزان المدفوعات للمدة (2007-2013)
- ثم صادرات النفط الخام والمنتجات النفطية - من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات ميزان المدفوعات للمدة (2007-2013)
- الناتج المحلي الإجمالي من التقرير الاقتصادي العربي الموحد للمدة (2007-2013)

[1] سلمان ، مروة خضير ، التجارة الخارجية بين ضرورات التنويع الاقتصادي وتحديات الانضمام إلى WTO، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة بغداد ، 2015، ص3

نلاحظ من الجدول رقم (4) أيضا أن الأهمية النسبية في الصادرات النفطية الى التجارة الخارجية قد بلغت (70.1%) عام 2007 ، أما في عام 2013 فقد بلغت الأهمية النسبية للصادرات النفطية الى التجارة الخارجية (68.9%) وسجلت كمتوسط نسبة للمدة (2007-2013) حيث بلغت (64.05%) ، ويدل ذلك على دور القطاع النفطي في تكوين أجمالي التجارة الخارجية ودوره أيضا في ارتفاع نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي والمعبر عنه بالاختلال في مستويات الاستثمار المحلية وحصول اتساع في فجوة الموارد المحلية والتي لابد أن تتعادل مع فجوة التجارة الخارجية الحاصلة بين حجم الصادرات وحجم الاستيرادات، ويمكننا التعبير عن هاتين الفجوتين بالمعادلة الرياضية الآتية [1]

$$Y - C - I = X - M \quad \text{.....(1)}$$

حيث أن

Y: GDP الدخل

C : الاستهلاك

I : الاستثمار

X : الصادرات

M : الاستيرادات

ومن المعلوم أن الناتج المحلي الإجمالي يولد دخلا مساويا له والذي بدوره يستخدم لتمويل الاستهلاك الجاري وتكوين المدخرات المحلية (S) أي أن :-

$$Y = C + S \quad \text{.....(2)}$$

$$S = Y - C \quad \text{.....(3)}$$

وعند تعويض (3) في (1) ينتج :-

$$I - S = M - X \quad \text{.....(4)}$$

حيث تبين لنا المعادلة رقم (4) أن العجز في الميزان التجاري والمعبر عنه بتفوق الاستيرادات عن الصادرات تبين لنا ضرورة سد هذا العجز من خلال التدفق في صافي رؤوس الأموال الأجنبية (F) حيث أن أهم وسائل تمويل هذا العجز هو في سحب الأموال الخاصة من الخارج أو عن طريق القروض الخارجية أو المنح والمساعدات الأجنبية

$$I - S = M - X = F$$

أما من ناحية العراق فان باستطاعته تمويل هذا العجز بالاعتماد بدرجة كبيرة على ما متوفر لديه من رؤوس الأموال المتأتية من الإيرادات النفطية، مما يعني اعتماده بالدرجة الأساس في تصدير سلعة رئيسية واحدة معرضة للتقلبات الحاصلة في الاقتصاد العالمي من خلال التغيرات في حجم الطلب على النفط فضلاً عن التقلبات المستمرة في أسعاره ناهيك عن العوامل السياسية التي لها الدور الكبير في ذالك.

ثانياً : تحليل مشاكل القطاع التصديري في العراق :

مما لا شك فيه أن هناك الكثير من المشاكل التي تواجه القطاع التصديري في العراق ألا أن المشكلة الأساسية في هذا القطاع اعتماده شبه الكلي على تصدير سلعة واحدة ناضبة هي (النفط).

أن تصدير النفط ليس هو الخيار الوحيد لما لدى العراق من إمكانيات هائلة في تنويع اقتصاده صناعياً وزراعياً، إلا أن المشكلة تظهر في الأمد القصير حيث لا يمكن الاستغناء عن صادرات النفط في مواجهة متطلبات التنمية وخاصة أن العراق يملك احتياطيات نفطية ضخمة يمكن من خلالها توجيه القطاعات والأنشطة الاقتصادية غير النفطية وتصحيح الاختلالات فيها لتحتل موقعاً متميزاً داخل الاقتصاد القومي خلال الأمدين المتوسط والطويل.

[1] الدركزلي ، وليد عبد المنعم ، مصدر سابق، ص ص61 -60.

إن اعتماد العراق على تصدير نفطه ولمدة طويلة سوف يعرض اقتصاده إلى ضغوط أكثر وخاصة في ميزان المدفوعات، بسبب الاحتياجات الكبيرة لسد طلب القطاعات الإنتاجية لأغراض التنمية وبسبب الديون الخارجية وخدمة الدين مما يستدعي ذلك إلى اضطرار الدولة للاقتراض لتمويل الاستيراد ومن ثم تفاقم مشكلة اعتماد الاقتصاد العراقي على الأسواق الخارجية بدرجة كبيرة وتأثرها بالتقلبات السعرية التي اتسمت بها أسواق العالم فضلاً عن فقدان الاقتصاد للآثار غير المباشرة لعملية خلق القيمة المضافة التي يحققها كل قطاع إنتاجي[1].

أو قد يلجأ العراق إلى حذف بعض السلع غير الضرورية من قائمة المستوردات، لان تصحيح العجز في ميزان المدفوعات يتم أما بواسطة زيادة حجم الصادرات، أو تخفيض حجم الاستيرادات أو كليهما معاً وبما أن هدف التجارة الخارجية هو توجيه خدماتها إلى الخطة الاقتصادية الموضوعة وتسهيل عملية تنفيذها فليس من السهل تخفيض حجم المستوردات التي لا بد منها في تنفيذ تلك الخطة، وعلى العراق أن يضع برامج تصحيحية لكافة الاختلالات في القطاعات الإنتاجية من خلال استخدام مستويات التكنولوجية المستخدمة ومحاولة تطويرها داخل الاقتصاد وتمكين القطر من تحقيق قفزة تكنولوجيا داخل القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع النفطي في محاولة لتصنيع النفط محلياً ورفع المستوى التكنولوجي والعلمي في الإنتاج النفطي وإنتاج الغذاء ورفع الكفاءة الإنتاجية داخل كل قطاع أنتاجي، مع أعطاء الأولوية في قطاع الصناعة التحويلية لما له الأثر الواضح في خلق الوفورات الداخلية والخارجية للاقتصاد العراقي[2] .

وبشكل موجز يمكننا القول أن القطاع التصديري في العراق يتعرض إلى العديد من المعوقات الداخلية المتمثلة بتخلف القطاعات الإنتاجية في تلبية احتياجات الطلب المحلي أو الطلب الخارجي في بعض الأحيان أما في جانب الاستيرادات فانه لا توجد مشكلة كبيرة سوى المشاكل المتعلقة بأسعار الاستيرادات المتمثلة بالتضخم المستورد وارتفاع حجم المستوردات غير الضرورية ويمكن تخفيف حدة مشاكل الاستيراد بإجراءات تقوم بها الدولة من خلال رفع التعريفة الكمركية على السلع الكمالية والسلع التي لها مثيل داخل الاقتصاد الوطني.

من هنا لابد من عرض المشاكل الخاصة بصادرات العراق غير النفطية بوصفها من العوامل التي تحد من تطور القطاع التصديري في العراق.

1- مشاكل صادرات العراق غير النفطية

يتصف هيكل التجارة الخارجية في العراق باختلال بنيوي ونوعي حيث نلاحظ ان صادرات العراق غير النفطية لا تكفي لتمويل الاستيرادات إلا بعد إضافة العوائد النفطية، مما يتوجب دراسة وتحليل الصادرات غير النفطية؛ وكما نعلم أن قطاع الصادرات يتسم بعدم المرونة أي أنه غير قادر على مواجهة التغيرات في السوق المحلي أو الأسواق الخارجية، ومن ثم فانه يعكس انخفاض مرونة الهيكل الإنتاجي في القطاع الاقتصادية في العراق.

فضلا عن ذلك فأن الدول الصناعية أتخذت إجراءات وتدابير كثيرة ضد صادرات البلدان النامية كتقليل استيراداتها من تلك الدول، بسبب التغيرات الهيكلية في اقتصادياتها المتقدمة وإنتاج العديد من السلع المصنعة البديلة عن المواد الخام الطبيعية واستخدام نظام الحماية ضد صادراتها ووضع الرسوم الكمركية عليها، ونظرا لاعتبار العراق من البلدان النامية المتطلعة إلى تحقيق التنمية فقد أثرت تلك الإجراءات بصورة كبيرة فضلاً عن ضعف المنافسة الدولية لمعظم صادراته غير النفطية ولكي نوضح الصعوبات التي تواجه صادرات العراق غير النفطية سنتطرق إلى أهم العوامل التي تحدد القطاع التصديري في العراق والتي يمكن تلخيصها بالشكل الأتي:[1]

أ- العوامل المتعلقة بإنتاج القطاع.

ب- العوامل التسويقية.

ج- العوامل التخطيطية.

---

[1] العيساوي ، إسماعيل حمادي مجبل ، سياسة التنويع الاقتصادي في البلدان النامية المنتجة للنفط ، رسالة ماجستير،غير منشورة، جامعة الانبار، 2009، ص ص14-6.

2 شويطي ، بيداء جبار، دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية في العراق بعد 2003،رسالة ماجستير ، غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية ، 2015، ص ص32-30.

[1] شويطي، بيداء جبار، مصدر سابق ، ص ص14 12.

ولكي نقف على المشاكل الخاصة بكل عامل من هذه العوامل سنقوم بشرحها بشكل موجز:

أ- العوامل المتعلقة بالإنتاج القطاعي:-

تتصف صادرات العراق غير النفطية كما اسلفنا سابقاً بغلبة المواد الخام ونصف المصنعة ذات الأصل الزراعي والصناعي،فمن ناحية القطاع الزراعي فانه يتسم بعدم قدرته على تلبية حاجة الطلب المحلي من الغذاء وحاجة القطاعات الأخرى في الاقتصاد والتي تدخل كمستلزمات وسيطة في أنشطتها الإنتاجية وان أسباب تخلف القطاع الزراعي في العراق كثيرة ومتشعبة منها تحول مساحات كبيرة من الأراضي الخصبة إلى أراضي غير قابلة للزراعة،مع تخلف العلاقات الإنتاجية وعدم تطبيق الأساليب العلمية الحديثة في العمليات الزراعية وان مساهمة هذا القطاع في نشاط قطاع التصدير يكاد أن يكون معدوماً ويتسم بانخفاض أهميته النسبية من إجمالي صادرات العراق غير النفطية لأسباب كثيرة نذكر منها[2]

- عدم التخطيط للتصدير الفائض من الإنتاج بسبب تذبذب مستويات الإنتاج من سنة لأخرى مما يؤدي إلى إيقاف أو تقليل حصصها التصديرية .
- إن اغلب المنتجات الزراعية والحيوانية كانت تصدر بشكلها الأولي غير المصنع مما يؤثر سلباً على أسعارها فضلاً عن المنافسة الدولية وفي التأثير على الصادرات العراقية الزراعية.

أما في مجال معوقات الإنتاج الصناعي فمن المعلوم أن القطاع الصناعي التحويلي يلعب دوراً مهماً في زيادة معدلات نمو الدخل القومي، ألا أن الواقع يشير إلى عدم تحقيق الأهداف المرجوة، وهو ما يفسر المشاكل التي يعاني منها القطاع فضلاً عن ضعف ترابطه مع بقية القطاعات في الاقتصاد ومن ثم يؤدي إلى زيادة الاعتماد على الخارج في استيراده للسلع المصنعة.

ب- العوامل التسويقية

تؤدي العوامل التسويقية دوراً مهماً في تنفيذ عملية التصدير إلى الأسواق الخارجية ألا أننا نلاحظ أن هناك الكثير من العقبات التسويقية لصادرات العراق غير النفطية ويمكن أن نذكر منها ما يأتي [1]:

- إن اغلب الأنشطة الإنتاجية في العراق لا تنظر إلى عملية التصدير كسياسة مهمة للقطر وإنما كمنفذ للتخلص من الفائض الإنتاجي المتراكم لديها في بعض الأحيان مما ينجم عن ذلك عدم الاهتمام الواسع بالسلع التصديرية وإهمال التخطيط التصديري لها.
- ضعف النشاط التصديري الخاص بالعراق، وهذا يعود إلى قلة الخبرة والدراية الواسعة في عملية التسويق وبالأسواق الخارجية في دول العالم .
- قلة وسائل النقل الملائمة لتصدير السلع إلى الخارج مما يؤدي إلى تلف أكثر السلع المصدرة وخاصة بالنسبة للسلع الزراعية.
- ضعف الاهتمام بالتعبئة والتغليف والتحميل لاسيما بتلك السلع المصدرة إلى مناطق وأسواق بعيدة .
- ضعف الدعاية والإعلان عن السلع العراقية المصدرة للخارج، من اجل أقناع المستهلكين في الأسواق العالمية خاصة تلك السلع التي لها ميزة نسبية في أنتاجها داخل القطر (كالتمور) بأنواعها والفواكه والخضراوات والجلود وصوف الاغنام والفوسفات .

يضاف إلى ذلك إن اغلب أسعار السلع المصدرة للخارج تمتاز بارتفاعها عن الأسعار الأخرى في الأسواق الخارجية لأسباب معروفة منها، صغر حجم المشروعات مما ينتج عنه رفع تكاليف الإنتاج وارتفاع نسبة الهدر والتلف في المواد الأولية المستخدمة نتيجة عدم تحديث وسائل الإنتاج، مما يقلل من الإقبال على السلع العراقية لوجود سلع بديلة بأسعار أقل ونوعية وجودة اكبر.

ج- العوامل التخطيطية

لم تكترث الأجهزة الإدارية في وضع أسس وضوابط علمية دقيقة في تصدير السلع العراقية إلى الخارج، مما أدى إلى تخبط عملية التصدير فضلاً عن تصدير السلع العراقية غالباً ما تكون معدة الاستهلاك المحلي وليس لغرض التصدير بحد ذاته والتي يجب أن تكون مرغوبة من قبل المستهلك الأجنبي.

---

[2] فاضل كريعة كزار، صادرات العراق غير النفطية وواقعها وأفات تطورها، رسالة ماجستير، غير منشورة، اقتصاد مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة بغداد، 1990، ص 73.

[1] العلي، أحمد بريهي، تقويم السياسات الاقتصادية بالعراق، 1980-1991،وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط ، بغداد 1990، ص8.

إزاء ذلك تبرز الحاجة إلى تخطيط الصادرات أذا ما تذكرنا أن التطورات والظروف الاقتصادية الدولية لها تأثير مباشر في نمو واتجاه التجارة الخارجية مما يستوجب العمل على مجابهة تلك التطورات والتخفيف من أثارها المباشرة من خلال العمل الجاد في عملية تخطيط الصادرات مما يتفق والتخطيط الشامل للقطر، ويتطلب ذلك الإشراف والسيطرة المباشرة على الأجهزة التنفيذية التي تتعامل تجاريا مع الأسواق الخارجية والتخطيط الاقتصادي لا يمكن إن يكتب له النجاح دون متابعة تنفيذ كل خطة موضوعة خاصة وان التجارة الخارجية تتعرض إلى التغيرات المستمرة نتيجة التطورات والتغيرات الحاصلة في اقتصاديات الدول المتقدمة، ومن هذا نجد أن خطة التجارة الخارجية محكومة بآثار تلك التغيرات باستمرار مما يحول دون تنفيذ الخطة بالصورة المطلوبة ومن ثم لابد من وضع برامج لمتابعة تنفيذ الخطة ووضع البدائل الممكنة لكل خطة لكي تتم تهيئة الظروف الملائمة لإجراء التعديلات اللازمة لكل مفردة من مفردات الخطة في الوقت المناسب [1].

من ذلك يستوجب من العراق وضع سياقات عمل لكافة القطاعات الاقتصادية للقطاعين الزراعي والصناعي بشكل خاص، ومعالجة المعوقات كافة التي تعترض تنمية هذين القطاعين الحيويين من اجل ربط تخطيط كل قطاع بتخطيط التجارة الخارجية وتحديد السلع المصدرة التي يمتاز العراق بميزة نسبية في إنتاجها، كالتمور والسجاد والاسمنت وبعض العناصر والمركبات الكيماوية ....الخ .

ذلك لان المشكلة تكمن في هيمنة النفط مما ينجم عنه عدم تعويض الأثر السلبي لتصدير مورد طبيعي قابل للنفاد بصادرات أخرى على المدى الطويل هذا معناه انخفاض حجم العملات الصعبة باستمرار الاعتماد على منتج تصديري واحد في المدى الطويل[2]. لهذا فان على العراق تنويع صادراته من السلع المصنعة بشكل خاص وعدم التركيز على الصادرات والمواد الأولية والمواد الخام.

إن التنويع المقصود هنا ليس مجرد إضافة عدد كبير من السلع الجديدة في قائمة الصادرات وإنما يترتب على ذالك تغير ملموس في درجة الاعتماد على صادرات النفط الخام والخروج على الخط التقليدي لتقسيم العمل الدولي وتجنب الأضرار الناجمة بفعل التقلبات الواسعة في أسعار المواد الأولية في الأمد القصير والتدهور الحاصل في معدلات التبادل التجاري لتلك السلع والآثار المباشرة على ميزاني المدفوعات العراقي في الأمد الطويل[3].

خلاصة يمكن القول ان التخصص الوحيد الجانب.وتعاظم اهميته النسبية ينتج عنه زيادة الاعتماد على المصدر الخام، غالباً في تمويل التنمية ونقل التكنولوجيا وتلبية الحاجات المختلفة ، في الوقت الذي يكون فيه النمو والتقدم داخل الاقتصاديات الرأسمالية لصالح الإحلال المتزايد للبدائل الصناعية محل المنتجات الأولية المستوردة من البلدان النامية وكساد نمط تجارتها مما ينجم عن ذلك عدم استقرار أسعار صادراتها وحصول التذبذب الحاد في مجمل العوائد المالية من العملات الأجنبية التي تشكل المصدر الأساسي لتمويل برامجها التنموية[4].

ثالثاً: سبل تطوير الصادرات العراقية

تمثل السياسة التجارية مجموعة الإجراءات والتدابير التي تضعها الدولة في جانب القطاع التجاري من اجل التأثير المباشر على الجوانب السلعية والجغرافية أو النقدية للتجارة الخارجية، أو لحماية الصناعة الوطنية وتحقيق التنمية من خلال رفع درجة مساهمة ذلك القطاع في الإنتاج الكلي.

أضف إلى ذلك أن للسياسة التجارية أدوات عديدة أخرى منها نظام الحماية الإدارية والتعريفة الكمركية ونظام الحصص والمنح والتراخيص وإجراءات العرض الخارجي والاتفاقيات التجارية الخارجية ، ألا أننا سنوجز بعض النقاط المهمة لدور السياسة التجارية في القطاع التصديري للعراق كالأتي[1]:-

---

[1]شويطي ، بيداء جبار، مصدر سابق ،ص ص141-139 .

[2]إبراهيم، أحمد أياد ، قياس تأثير إيرادات النفط في نمو اقتصاد العراق للمدة (1970-2005) ، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة بغداد ، 2009، ص ص140-139.

[3]العزاوي، هبة سعد رشيد، تحليل العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1980-2012) ، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 2016، ص18.

[4]أجناتيزاكس، مصدر سابق، ص ص23 -21.

[1]شويطي، بيداء جبار، دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية في العراق بعد 2003 ، مصدر سابق،ص ص-32 35.

أ- تغير الهيكل السلعي للصادرات العراقية

وهي إجراءات ستكون على المدى البعيد بأتباع سياسة استثمارية فعالة مبرمجة ضمن خطة اقتصادية مدروسة تتطلب دراسة علمية لجدوى المؤسسات والمشاريع الإنتاجية القائمة فعلاً أو التي ستقام مستقبلاً ويرتبط على ذلك بنوعية ومواصفات السلعة المنتجة أو الكلف الإنتاجية وحسب المواصفات العالمية لهذه السلعة وهنا لابد من الإشارة إن هناك سلع كثيرة مهيئة إمام الاقتصاد العراقي ومعدة للتصدير ويتمتع القطر في إنتاجها بميزات نسبية وفي مقدم تلك السلع السجاد ، الاسمنت ، الكبريت ، المنتجات البتروكيماوية الأخرى والتمور وبعض أنواع الفواكه والخضروات الأخرى وهذه الإجراءات ترتبط بها إجراءات داخلية أخرى متمثلة بتخصيص بنسب معينة من الإنتاج الموجه نحو التصدير ومحاولة الضغط على الاستهلاك المحلي من خلال التأثير على حجم الدخول الموزعة من خلال السياسات النقدية والمالية المتبعة ، مع تحديد المشاريع الإنتاجية المتخصصة للتصدير من أجل التزام هذه المشاريع بنسب محددة للتصدير إلى أخره من الإجراءات التي تعد مهمة في هذه المجال.

ب- التوجه نحو تنويع أسواق الصادرات

أن التركيز على أسواق محددة قد يعرض الدولة المصدرة للعديد من المخاطر الاقتصادية او غير الاقتصادية وبالتالي فأن تنويع الأسواق قد يؤدي إلى الحد من هذه المخاطر.

حيث أن تنويع الأسواق ينتج للبلد تصدير سلعة عبر منافذ متعددة تنشأ من خلالها عقد الاتفاقيات التجارية مع التكتلات الدولية أو عقد الاتفاقيات الثنائية بين مختلف بلدان العالم في تعريف المنتجات السلعية ذات المواصفات الجيدة أو المتوسطة [2].

ج- ضرورة ربط السياسة التجارية بالسياسة السعرية للتصدير

من أجل ضمان نجاح السياسة التجارية وبالأخص فيما يتعلق بسياسة التصدير، لابد من وضع سياسة سعرية محددة للصادرات بسبب عامل المنافسة الدولية في الأسواق العالمية المختلفة.

وتعتمد السياسة السعرية بالدرجة الأساس على تخفيض التكلفة الإجمالية للسلعة المنتجة محلياً فضلاً عن تخفيض قيم المادة المستوردة الداخلة في كلفة إنتاج الوحدة الواحدة من كل سلعة مصدرة والتي تؤثر بصورة مباشرة في المستوى العام لأسعار الصادرات لكل سلعة، مع محاولة ربط حركة أسعار السلع المصدرة بأسعار السلع المستوردة من وإلى أسواق محددة.

فضلاً عن ذلك إجراءات ووسائل أخرى تتعلق بالاستفادة من الفروقات السعرية للسلع المصدرة والمستوردة من وإلى الأسواق المعنية مع تأسيس مركز متخصص للأبحاث يهتم بأحوال الأسواق العالمية وأسعار السلع والخدمات والإعلان عنها ووضع إجراءات تسويقية مناسبة لتلك السلع فضلاً عن الحصول على تسهيلات مالية مختلفة للدولة أو السماح للجهات التصديرية بالبيع بالآجل لقاء ضمانات ائتمانية لكسب المزيد من الفرص التسويقية للسلع العراقية المعدة للتصدير [1]

د- بالنظر لنجاح تجربة القطاع الإنتاجي المختلط في العراق، وخاصة في المجال الصناعي، يمكن من أعطاء أهمية خاصة في ممارسة النشاط المختلط داخل القطاع التجاري ولاسيما القطاع التصديري أو تكوين شركات صناعية مختلطة يتخصص أنتاجها نحو التصدير للخارج.

---

[2] سلمان ، مروة خضير، التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنوع الاقتصادي وتحديات الانضمام إلى WTO، مصدر سابق،ص14

[1] ميرندا رزق، التجارة الدولية ، مصدر سابق، ص ص106-105.

الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات:

1.أن العراق يعاني من عجزاً متواصلاً في الميزان التجاري للسلع غير النفطية خلال مدة الدراسة 2013-2007.

2.تشكل صادرات النفط الخام والمنتجات النفطية نسبة تتراوح (99.6%-99.8%) من أجمالي الصادرات بينما تشكل صادرات الغير النفطية نسب تتراوح 0.2%-0.5%) كما مبين في الجدول (4)، من أجمالي الصادات خلال مدة الدراسة 2007-2013 وهذا يدل على ضعف أداء القطاعات السلعية غير النفطية في الاقتصاد العراقي فضلاً عن عدم توفر الطاقة الكهربائية بتوقف المعامل والمصانع بسبب ارتفاع أسعار المحروقات وارتفاع أجور الأيدي العاملة.

3.أن الاعتماد على الإيرادات النفطية لتغطية العجز في الميزان التجاري السلعي، سوف يعرض الاقتصاد العراقي الى مخاطر تقلبات الأسعار النفط وهذا ما نشهده في الوقت الحالي في العراق من تفاقم الأزمة المالية. مما يتطلب إلى أعادة التوازن لتقليل حجم الفجوة بين صادرات الغير نفطية والاستيرادات.

4.ضعف الهياكل الانتاجية للقطاعات غير النفطية داخل العراق نتيجة عدم الاهتمام بها ، مما يؤدي الى انخفاض القدرة التنافسية لمنتجات تلك القطاعات، اذ ما تزال منتجاتها تتميز بانخفاض كفاءتها في السوق الدولية من حيث الجودة والنوعية وحجم التكاليف .

5.تذبذب العلاقات التجارية مع العالم الخارجي نتيجة للظروف الامنية غير المستقرة التي شهدها العراق بعد الاحتلال الامريكي في سنة 2003 وتدمير البنى الارتكازية وخدمات البنى التحتية .

ثانياً : التوصيات

1.أما عن كيفية تجاوز العجز في الميزان التجاري السلعي فأن ذلك يتطلب جهود حثيثة منها السعي الجاد من اجل رفع انتاجية القطاعات غير النفطية لتقديم الدعم من خلال منح القروض المسيرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة القادرة على النهوض بالقطاعات الإنتاجية بما يخلق حالة من التنوع الاقتصادي من خلال وضع سياسة ائتمانية تنشط حركة القطاعات الاقتصادية فضلاً عن تطوير خدمات البنى الارتكازية بالشكل الذي يجعلها تخلق وفورات خارجية لتلك المشاريع من اجل منع تدفق الفائض الاقتصادي للخارج عبر بوابة استيراد المتطلبات السلعية والخدمية التي عجزت السوق المحلية عن توفيرها بسبب ضعف الناتج غير النفطي.

2.القيام بعمليات التنمية تعتمد على تحديث الوسائل التقنية المستخدمة في الزراعة واللجوء إلى التصنيع كوسيلة لتطوير الاقتصاد، فضلاً عن استغلال الموارد الاقتصادية والبشرية بهدف الخروج من التخلف وامتلاك القدرة على أنتاج سلع وخدمات مصنعة محلياً وبمواصفات عالمية تستطيع المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية فضلاً عن تطور التجارة الصناعية والزراعية من خلال سياسات الدعم والتمويل والاستثمار إلى تلك القطاعات الاقتصادية وفقاً لقواعد التصنيع الحديث من خلال بناء شراكة مع القطاع الخاص.

3.منح القروض للمشاريع الإنتاجية العاملة في القطاعات التصديرية سواء لأغراض تصدير أو استيراد الموارد الأولية الداخلة في المنتجات المعدة للتصدير مما يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية.

4.استخدام أنظمة الكترونية تسهم في تحسين فعالية الأداء الكمركي مما يوفر بيئة عمل للقطاعات التصديرية وتوفير ايرادات اكثر للدولة مع الايرادات النفطية .

5.الترويج لمشاريع استثمارية تخدم قطاع التصدير، لغرض تمويل الصناعات المحلية والزراعية التي تعتمد على مستلزمات الإنتاج المحلية وبالشراكة مع القطاع الخاص .

6.أنشاء هيئة لترويج الصادرات العراقية من خلال وسائل الأعلام المرئية المسموعة بهدف توسيع المنتجات السلعية للخارج .

7.توفير شبكة من المعلومات عن الأسواق الخارجية واتجاهات الطلب العالمي مما يساعد المصدرين على فتح أسواق جديدة.

8.دعم القطاعات السلعية غير النفطية بكافة الوسائل بما يؤدي إلى زيادة مساهمتها في تنمية الاقتصاد وتنوع مصادر الدخل القومي ومن ثم تقليل فجوة الطلب على السلع من خلال زيادة الإنتاج المحلي وتقليل الاستيرادات كمرحلة أولى وتسهيل تصدير الفائض إلى الأسواق الخارجية كمرحلة ثانية.

المصادر :

1- اجناتسزاكس، التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، ترجمة محمد صبحي الاتربي، دار المعارف بمصر،1969.
2- الأمانة العامة، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للمدة(2007 -2014).
3- بيانات البنك المركزي العراقي- بيانات إحصائية عن ميزان المدفوعات للمدة (2007-2013).
4- الجبوري، زياد خلف خليل، تحليل وقياس العلاقة بين القطاع الخاص ومصادر التحويل وتثرها في تحقيق النمو، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، 2010.
5- الجهاز المركزي لإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية للمدة (2007-2013)
6- الدركزلي، وليد عبد المنعم، التضخم وميزان المدفوعات في دول مجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير، جامعة بغداد،1988.
7- رزق، ميرندا زغلول، التجارة الدولية، مركز التعليم المفتوح، جامعة بنها، 2010.
8- روبر غليبين، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، ترجمة ونشر مركز الخليج للابحاث، 2004، ص ص357-350.
9- سلمان، مروة خضير، التجارة الخارجية بين ضرورات التنويع الاقتصادي وتحديات الانضمام إلى WTO، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 2015.
10- شويطي، بيداء جبار، دور التجارة في التنمية الاقتصادية في العراق بعد 2003، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2015.
11- عبد، اياد حماد، العلاقة بين أسعار الصرف والميزان التجاري، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، 2013.
12- العزاوي، هبة سعد رشيد، تحليل العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1980-2012)، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 2016.
13- العلي، احمد بريهي، تقويم السياسات الاقتصادية في العراق1980-1991 ، وزارة التخطيط، هيئة التخطيط، بغداد، 1990.
14- العلي، احمد بريهي ، الاقتصاد العراقي وأفاق المستقبل القريب، بحث منشور على الموقع الالكتروني http://www.iier.org/i/uploadedfiles/publication/real/1365904295_010711IraqEconomyDr.AhmedIbraihi4B.pdf
15- العيساوي ، إسماعيل حمادي مجبل، سياسة التنوع الاقتصادي في البلدان النامية المنتجة للنفط، رسالة ماجستير، جامعة الانبار، 2009.
16- فاضل، كريعة كزار، صادرات العراق غير النفطية وواقعها وأفاق تطورها، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 1990.
17- الهندي، فاطمة احمد، تطور العلاقات التجارية بين سوريا والاتحاد الأوربي، كلية الإدارة والتخطيط، جامعة دمشق، 2006.

Trade relations between Iraq and selected Arab countries for the period 2003 -2013)

Abstract

Ping message focused on highlighting the fact commodity trading in Iraq, and increased exposure to world merchandise trade imbalance, which dominate Iraq's foreign trade major commodity is oil, and therefore the inability of Iraq to control financial revenue as a result of the fluctuations in the international market, the shortage of commodity products will lead inevitably to the weakness in the ability of the local market to meet the internal demand and due to the lack of flexible production machine For agricultural, industrial and economic sectors are responding to changes in the domestic or external demand which will open the door to merchandise imports to invade these markets, since the adoption of the Iraq oil exports, will expose the economy to heavy pressure, especially on the balance of payments, due to the great needs to fill the request of productive sectors for development, so that the export sector in Iraq suffer from many internal constraints of underdevelopment of the productive sectors that are unable to meet the demand of domestic and external demand As a result of structural imbalance and qualitative degredation due to the weakness of Iraq's economic diversity, with an average relative importance of commodity exports (3%) of GDP, length of study

Key Word/ Foreign Trade- Economic diversity- Structural imbalance- Economic exposure